تقرير موجز عن الدورة العادية التاسعة عشرة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي المعقودة في الفترة من 22 إلى 26 مايو/ أيار 2022 .

جدة ، 26 مايو 2022: عقدت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي دورتها العادية التاسعة عشرة في جدة، المملكة العربية السعودية في الفترة من 22 **إلى 26 مايو 2022**،

حول موضوع **'دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في بلدان منظمة التعاون الإسلامي'**. وافتتح الدورة رسمياً رئيس الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان إلى جانب الأمين العام المساعد لمنظمة التعاون الإسلامي ووكيل وزارة العدل التركي، وأدلوا بخطابات رئيسية بشأن موضوع النقاش. وقد حضر المداولات المفتوحة للدورة، إلى جانب أعضاء الهيئة، الدول الأعضاء والمراقبة في منظمة التعاون الإسلامي، ومؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان، فضلا عن خبراء من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الدولية ذات الصلة.

وفي البداية، لزمت الهيئة دقيقة صمت للإعراب عن تعازيها للأسرة المالكة في الإمارات العربية المتحدة وحكومتها وشعبها في وفاة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان.

وفي حين رحب رئيس الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخرا للقرار الخاص بالاحتفال باليوم العالمي لرهاب الإسلام (الإسلاموفوبيا)، سلط الضوء على المساهمة النشطة للهيئة في مكافحة آفة رهاب الإسلام. وأفاد بأن الهيئة ظلت صريحة في إدانة الأعمال التي تنطوي على الكراهية ضد المسلمين في جميع أنحاء العالم. من فلسطين إلى كشمير وكارا باخ والهند وسريلانكا وفرنسا وتراقيا الغربية ونيوزيلندا وجمهورية أفريقيا الوسطى، سلطت الهيئة الضوء على محنة المسلمين، مما أجبرت بعض الحكومات المعنية إلى اتخاذ خطوات لتصحيح الأوضاع. وأكد مجددا أن الهيئة ستواصل التعاون مع الأمانة العامة والدول الأعضاء والدول المراقبة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة لها لتحقيق أهداف منظمة التعاون الإسلامي في مجال حقوق الإنسان وتعزيز مجتمعات احترام حقوق الإنسان.

وفي معرض إشارته إلى المناقشة المواضيعية للدورة، أبرز رئيس الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تحتل موقعا فريدا بين الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وأقر بأهمية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في زيادة نفوذ الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان وبروزها وتواصلها التشغيلي من أجل أداء المهام الموكلة إليها. وعرض أيضا مساعدة الهيئة على الدول الأعضاء المهتمة لتقديم خبرتها في مجال بناء القدرات والربط الشبكي بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة لها بغية جعلها على قدم المساواة مع المعايير الدولية المعمول بها. وحث أيضا الدول الأعضاء على تشجيع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة لها على توقيع مذكرة تفاهم مع الهيئة وتبادل الخبرات بشأن المجالات ذات الاهتمام المشترك. كما قدم توصيات محددة لتحسين أداء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ترد في الوثيقة الختامية.

وأعرب الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، في رسالته، عن تقديره لمساهمة الهيئة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان باستقلال تام وحياد وموضوعية. وأقر بأن الهيئة قامت بعمل كبير في تقديم توصيات متسقة إلى الدول الأعضاء وتحديث صكوك منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان التي تشمل اعتماد "إعلان القاهرة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن حقوق الإنسان" وتنقيح "عهد منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الطفل". وعلاوة على ذلك، سلط الضوء على دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتنفيذ المعايير الدولية، على المستوى الوطني، من خلال وظيفتها الأساسية المتمثلة في مراجعة القوانين ذات الصلة، وزيادة الوعي، وبناء القدرات، وتوفيرآلية سريعة وغير مكلفة لمعالجة المظالم.

وبهذه المناسبة، وقعت الهيئة مذكرات تفاهم مع هيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية والمركز الوطني لحقوق الإنسان في أوزبكستان للتعاون وتبادل الخبرات في مجالات حقوق الإنسان.

عقدت الهيئة، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ورشة عمل حول موضوع: "**دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الآليات الدولية لحقوق الإنسان**" في 25 مايو 2022. وكان الغرض من ورشة العمل هو تبادل أفضل الممارسات لتعزيز التعاون بين

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في بلدان منظمة التعاون الإسلامي وتقديم رؤى ثاقبة حول دورها في الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

كما شارك أعضاء الهيئة وأعضاء فريق النقاش وممثلو الدول الأعضاء بنشاط وتبادلوا وجهات نظرهم بشأن المناقشة المواضيعية. واستنادا إلى المناقشة التي أجريت بشكل مستفيض، اعتمدت الهيئة وثيقة ختامية للمناقشة المواضيعية صدرت بشكل منفصل.

وخلال الدورة التي استمرت خمسة أيام، أجرت الهيئة أيضا مناقشة متعمقة حول جميع البنود المدرجة على جدول أعمالها بما في ذلك الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فضلا عن الولايات المحددة التي كلفها بها مجلس وزراء منظمة التعاون الإسلامي، مثل رهاب الإسلام (الإسلاموفوبيا)؛ وحقوق المرأة والطفل؛ والحق في التنمية؛ الآلية الدائمة لرصد حالة حقوق الإنسان في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند، وكذلك حالة حقوق الإنسان للأقليات المسلمة في ميانمار وجمهورية أفريقيا الوسطى. كما تلقت الهيئة إحاطات من الإدارات ذات الصلة في منظمة التعاون الإسلامي لاتخاذ قرارات وتوصيات مستنيرة بشأن هذه المواضيع.

وخلال مداولات فريق العمل المعني بفلسطين، أدانت الهيئة الانتهاكات الجسيمة المستمرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكررت دعمها الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة، وعقدت العزم على مواصلة التوعية بشأن تزايد انتهاكات حقوق الإنسان الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في جميع المحافل الدولية ذات الصلة. ولاحظت الهيئة، بألم عميق، السياسات المنهجية المتمثلة في هدم المنازل، وتجريد الفلسطينيين في القدس وغيرها من المناطق من بطاقات إقامتهم ومنعهم من الوصول إلى أراضيهم وممتلكاتهم الخاصة، واستخدام القوة المفرطة وغير المبررة ضد المدنيين، والإيذاء البدني والنفسي المنتظم ضد هم عند نقاط التفتيش العسكرية، وحرمان السجناء الفلسطينيين من حقوق الإنسان الأساسية المكفولة لهم.

وأدانت الهيئة بشدة القتل السافر بدم بارد للصحفية الفلسطينية شيرين أبو عاقة على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية أثناء قيامها بواجبها الصحفي. وهذا الحدث المؤسف ليس "حدثا لمرة واحدة" لأن قوات الاحتلال الإسرائيلية قتلت أكثر من 46 صحفياً فلسطينياً منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في عام 2000، مما يدل بوضوح على الممارسة المنهجية المتمثلة في قتل الصحفيين الفلسطينيين على أيدي إسرائيل.

ووافقت الهيئة على مواصلة العمل عن كثب مع الأمين العام للقيام بالزيارة الثانية لتقصي الحقائق إلى غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس، لتقديم معلومات مستكملة إلى مجلس وزراء خارجية المنظمة بشأن تدهور حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأوصت الهيئة بما يلي: (أ) مواصلة التوعية بالانتهاكات الإسرائيلية المتزايدة لحقوق الإنسان ضد الفلسطينيين في جميع المحافل الدولية ذات الصلة ، بما في ذلك عن طريق تعزيز التعاون مع مقرر الأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ (ب) الإسهام مالياً في الأونروا ودعمها؛ (ج) استخدام حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والجزاءات ضد الشركات الإسرائيلية التي تستغل الموارد في المستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ (د) إنشاء آلية لرصد القرارات المتعلقة بفلسطين في الأمم المتحدة وحث الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على التصويت عليها وفقاً لمقررات مؤتمر قمة منظمة التعاون الإسلامي و مجلس وزرائها ، كذلك وفقا للالتزامات التي قطعتها على نفسها بوصفها دولاً أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ (ه) استخدام جميع علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف لمساءلة السلطات الإسرائيلية عن جميع انتهاكاتها لحقوق الإنسان التي تمارسها ضد الشعب الفلسطيني مع الإفلات من العقاب؛ (و) عرقلة محاولات البلدان الغربية لإزالة البند السابع من جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان. وصدر بيان صحفي مفصل عن فلسطين على حدة.

وخلال المناقشة التي أجرتها الهيئة بشأن رهاب الإسلام (الإسلاموفوبيا) والأقليات المسلمة، ناقشت الاتجاهات الأخيرة لحالات رهاب الإسلام (الإسلاموفوبيا) في جميع أنحاء العالم. وأعربت الهيئة عن قلقها إزاء الاتجاه المتزايد للإسلاموفوبيا الذي يتجلى من خلال فرض حظر مختلف على الحجاب والبوركيني والممارسات الإسلامية الأخرى، والهجمات على المساجد، والكراهية عبر الإنترنت، وأعمال تدنيس القرآن الكريم الأخيرة في الدول الاسكندنافية. شعرت الهيئة بالفزع من التمييز ضد

الإسلام الذي واجهه لاعب كرة القدم السنغالي إدريسا جانا جاي من حركة المثليين في فرنسا. وأدانت الهيئة أعمال التمييز هذه التي تمس بالحريات الأساسية وتنتهك حق كل فرد في عدم التعرض لأي تمييز أو إكراه على النحو الذي يكفله القانون الدولي لحقوق الإنسان.

واقترحت الهيئة ما يلي: (أ) مكافحة رهاب الإسلام (الإسلاموفوبيا) على أساس نهج شامل، بما في ذلك الإنخراط مع وسائل الإعلام في نشر رواية مضادة للإسلاموفوبيا في جميع أنحاء العالم؛ (ب) تنشيط مرصد منظمة التعاون الإسلامي للتنسيق مع المراصد الأخرى ذات التفكير المماثل لجعل تقاريرها أكثر وضوحا وتقديمها إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان لتسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان الناشئة عن رهاب الإسلام (الإسلاموفوبيا)؛ (ج) تكثيف جهودها لإنتاج شكل حضاري من الخطاب الإسلامي لمعالجة سوء الفهم والتصورات المضللة حول الإسلام؛ (د) التعاون مع مراكز المرصد الأخرى، سواء الدينية أو غيرها، بما في ذلك المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، وينبغي أن تقوم بحملة لتشريع القوانين التي تجرم جميع أشكال خطاب الكراهية، بما في ذلك رهاب الإسلام؛ (هـ) توفير الموارد البشرية والمالية الكافية لمرصد رهاب الإسلام التابع لمنظمة التعاون الإسلامي لتنفيذ المهام المنوطة به.

وأشارت الهيئة إلى أن وضع أقلية الروهينغيا المسلمة لا يزال هشا للغاية داخل ميانمار حيث أن معظم الروهينغيا نازحون ، أو لاجئون في البلدان المجاورة حيث تستمر مخيمات اللاجئين في استضافة أكثر من مليون لاجئ من الروهينغيا. وأشارت أيضا إلى أنه منذ الانقلاب العسكري في فبراير/ شباط 2021 في ميانمار، ازداد الوضع سوءا، مما جعل احتمال التوصل إلى حل دائم للنزاع أكثر صعوبة وبعيدا المنال. وسلطت الهيئة الضوء على أهمية توسيع الجهود الدبلوماسية من خلال التعامل مع الجهات الفاعلة الرئيسية، مثل الصين واليابان وغيرها من الدول والكيانات غير الأعضاء في المنطقة، بهدف تسهيل الاتصالات بين منظمة التعاون الإسلامي وميانمار لتخفيف معاناة مسلمي الروهينغيا. وأكدت الهيئة من جديد التزامها بمواصلة دعم إجراءات" اللجنة الوزارية المخصصة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي والمعنية بالمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الروهينغيا"، فضلاً عن الجهود التي تبذلها منظمة التعاون الإسلامي ضد ميانمار في محكمة العدل الدولية. وتحقيقا لهذه الغاية، دعت الهيئة كذلك جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة حث ميانمار على الامتثال الكامل

للتدابير المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية، والتصدي بصدق للأسباب الجذرية لهذا الصراع.

كما استعرضت الهيئة تدهور حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث لا تزال الأقلية المسلمة تواجه انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان الخاصة بها. وأشار إلى أن الديناميات السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى شهدت تقدما إيجابيا طفيفا، على الرغم من أن حياة مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى العاديين لم تتحسن بشكل ملموس، وأن العنف لم يتوقف تماما، مع اشتداد الاشتباكات بين الجماعات المسلحة وقوى الدفاع الوطني والأمن الداخلي في كثير من الأحيان. وأحاطت الهيئة علماً بتقارير الأزمة الإنسانية، وحثت البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي وغيرهما من الوكالات المتعددة الأطراف على إنشاء ممر إنساني وتوفير الإغاثة الضرورية لإنقاذ حياة السكان. وقررت الهيئة أيضا العمل عن كثب مع الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي للتحضير لزيارة ثانية لتقصي الحقائق إلى جمهورية أفريقيا الوسطى حالما تسمح الحالة الأمنية بإجراء تقييم لحالة حقوق الإنسان.

وأكدت الهيئة الشواغل التي أعربت عنها مجلس وزراء خارجية المنظمة في قرارها Pol-48/14 بشأن التضامن مع اليمن ودعم الشرعية الدستورية. وفي ضوء استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، استنكرت الهيئة ممارسات ميلشيا الانقلاب الحوثية التي تمس بحق الشعب اليمني، خاصة الانتهاكات المشار إليها في تقارير الأمم المتحدة الأخيرة حول اغتصاب وتعذيب عدد من النساء اليمنيات على أيدي قيادات حوثية. كما أشاد بالجهود الإنسانية التي تقدمها الدول الأعضاء للتخفيف من معاناة الشعب اليمني. وفي هذا الصدد، حثت الهيئة على إنشاء ممر إنساني يمكن للبنك الإسلامي للتنمية أن يقدم فيه دعما حاسما للسكان المدنيين المحتاجين.

وأثناء مناقشة وضع مسلمي الأويغور في شينجيانغ بالصين، أكدت الهيئة مجددا أن الجالية المسلمة في شينجيانغ لها الحق في حماية هويتها الدينية والثقافية والحفاظ عليها دون أي مساس بالحفاظ على التماسك والوئام الاجتماعيين. حرية الدين حق أساسي، لا ينبغي تفسير ممارسته على أنها مصدر للتطرف. وحثت الهيئة الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي على مواصلة العمل مع جمهورية الصين

الشعبية على جميع المستويات، من أجل الحفاظ على الحقوق والحريات الأساسية المكفولة لهذه الأقلية.

وأعربت الهيئة أيضا عن قلقها العميق إزاء تزايد حوادث العنف المنهجي في الهند وسريلانكا، ولا سيما التحول القسري إلى الهندوسية، وهجمات الغوغاء، والإعدام العلني خارج نطاق القانون، والخطب السياسية اللاإنسانية ضد المسلمين في مختلف أنحاء الهند بهدف طمس هويتهم الدينية. ودعت السلطات الهندية إلى تقديم المحرضين ومرتكبي أعمال العنف ضد المسلمين إلى العدالة، وضمان سلامة وأمن جميع مواطنيها المسلمين، وحماية الأماكن الإسلامية المقدسة في جميع أنحاء البلاد.

وحثت الهيئة جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على إثارة هذه القضايا المعادية للإسلام على الصعيد الثنائي وفي جميع المحافل الدولية لوضع حد لسلسلة العنف التي يواجهها المسلمون الأبرياء.

وناقشت الهيئة حالة الأقلية التركية المسلمة في تراقيا الغربية في اليونان وأعربت عن قلقها إزاء انتهاكات حرياتها الدينية، فضلا عن إنكار هويتها العرقية. وأعربت الهيئة عن أسفها لرفض الحكومة اليونانية الاعتراف بوضع المفتين المنتخبين كأقلية تركية مسلمة، معبرة عن إدانتها لعدم سماح الحكومة اليونانية للمسلمين بإنشاء مقابرهم الخاصة خارج منطقة تراقيا الغربية وتقييد عدد مدارس الأقليات، مما يشكل الحرمان من الحق في التعليم.

وسلطت الهيئة، في مداولاتها بشأن الحق في التنمية، الضوء على التحديات التي يواجهها الحق في التنمية على الصعيد الدولي وعدم التركيز داخل منظومة الأمم المتحدة، وشددت على الحاجة إلى بذل جهود منسقة ومتواصلة من جانب البلدان النامية على جميع المستويات. كما سلطت الهيئة الضوء أيضاً على أن الجزاءات والتدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية تمس وتشكل عقبات رئيسية أمام الإعمال الكامل للحق في التنمية، ودعت البلدان التي تفرض جزاءات انفرادية إلى سحبها لضمان عدم المساس بسيادة القانون وحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. وحثت الهيئة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على اتخاذ إجراءات منسقة ومتسارعة، وفقا للالتزامات المتعهد بها في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي المنقح وخطة العمل العشرية الثانية لعام 2025 لتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والحكم الرشيد وسيادة القانون والديمقراطية والمساءلة في بلدانها. وعلاوة على

ذلك، أبدت الهيئة اهتماما شديدا بإقامة روابط مؤسسية مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وغيرها من الإجراءات الخاصة لتبادل المعارف وأفضل الممارسات من أجل الإعمال الكامل للحق في التنمية. ووافقت على مواصلة دعم عمل فريق العمل الحكومي الدولي المعني بالحق في التنمية، بما في ذلك الدعوة إلى اعتماد عهد ملزم قانونا بشأن الحق في التنمية، من خلال العمل مع خبرائه وتقديم التقارير الداعمة ذات الصلة بهذا الموضوع.

ورحبت الهيئة، في مداولاتها بشأن حقوق المرأة والطفل، بتفعيل منظمة تنمية المرأة وكررت تأكيد دعم الهيئة الكامل للمنظمة الوليدة في توفير الخبرة اللازمة لاتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في تحقيق أهداف تمكين المرأة في البلدان الإسلامية. كما أكد من جديد عرضه للاضطلاع بأنشطة مشتركة وتوفير المشورة في مجال حقوق الإنسان والخبرة فيا يتعلق ببناء قدرات الدول الأعضاء المهتمة ومنظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة، بما في ذلك منظمة تنمية المرأة. وبينما أعربت الهيئة عن تقديرها للجهود الجارية التي تبذلها الدول الأعضاء في معالجة حقوق المرأة والطفل وتعزيز مؤسسة الأسرة والزواج، فقد دعت جميع الحكومات إلى ما يلي: (أ) اعتماد مناهج تراعي الفوارق بين الجنسين في التنمية المستدامة من خلال مراعاة احتياجات المرأة واهتماماتها ومعارفها ومشاريعها ومهاراتها لتمكين صانعي السياسات من وضع سياسات مناسبة تضمن التوزيع العادل للموارد لجهود التعافي العادلة والشاملة المتعلقة بجائحة كوفيد-19؛ (ب) تسليط الضوء على أفضل الممارسات السائدة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتبادلها والتي تقدم أمثلة عملية لتمكين المرأة داخل المجتمعات الإسلامية استنادا إلى الأخلاق والقيم الإسلامية؛ (ج) إشراك المجتمع المدني ووسائط الإعلام في الترويج لثقافة احترام حقوق الطفل لتمكينهما من تزويد الطفل بمعلومات تراعي السن ومناسبة ثقافيا لحقوقه، بما في ذلك الخطوات المتخذة لحمايته من الطبيعة التعسفية / الاستغلالية لوسائط التواصل الاجتماعي، استنادا إلى مبدأ مصلحة الطفل الفضلى؛ (هـ) القضاء على الفجوة الرقمية بين الجنسين لتمكين الطفلة من الاستفادة من مختلف منابر التعلم المتاحة عبر الإنترنت والتكنولوجيات التمكينية؛ (و) جمع البيانات المصنفة من أجل صياغة السياسات الكفيلة بحماية وتعزيز حقوق المرأة والطفل؛ (ز) ضمان توافق القوانين والسياسات الوطنية المتعلقة بالمرأة والطفل مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وقررت الهيئة، كجزء من عملها في المستقبل، تنقيح واستكمال الدراسات المواضيعية بشأن: (أ) حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من منظور إسلامي ومن منظور حقوق الإنسان؛ (ب) حماية حقوق

الأطفال أثناء النزاعات المسلحة من منظور إسلامي ومن منظور حقوق الإنسان؛ (ج) دراسة عن الحق في التنمية من منظور الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، وتحديد التحديات واقتراح سبل للمضي قدما؛ (د) حقوق الإنسان والتنوع الثقافي؛ (هـ) أهمية القواعد الدستورية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ (و) حق الأطفال اللاجئين في التعليم من منظور إسلامي ومن منظور حقوق الإنسان؛ (ز) حقوق المرأة في الإسلام؛ (ح) دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

قررت الهيئة عقد ندوتها الدولية الثامنة، بالتعاون مع حكومة ماليزيا في أكتوبر 2022 ، في كوالالمبور، ماليزيا حول موضوع ذي اهتمام معاصر. وكانت الهيئة قد وافقت ا بالفعل على عقد ندوتها الدولية التاسعة حول موضوع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في طهران، جمهورية إيران الإسلامية في عام 2023.

وفي كلمته الختامية، شكر رئيس الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، الدكتورحاجي علي أشيكغول، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي وفريقه بأكمله على تعاونهم الجدير بالثناء ودعمهم اللوجستي، بما في ذلك استضافة الدورة التاسعة عشرة الجارية، وأكد له أن الهيئة ستواصل التعاون مع الأمين العام بشأن جميع قضايا حقوق الإنسان التي تهم الأمة. وشكر أيضا جميع الدول الأعضاء على دعمها واهتمامها ومشاركتها النشطة في أنشطة الهيئة.

كما توجه بالشكر الخاص إلى البلد المضيف، المملكة العربية السعودية، على ما توفر لأمانة الهيئة بشكل مستمر من دعم معنوي ولوجستي و إداري قوي ، تسهل لها أداء الواجبات والاضطلاع بالمهام الموكلة إليها بسلاسة.

****